الأمم المتحدة

E/CN.3/2015/34

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 December 2014
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة السادسة والأربعون

٣-٦ آذار/مارس ٢٠١٥

البند ٤ (ن) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: بناء القدرات الإحصائية

بناء القدرات الإحصائية

تقرير الأمين العام

يبيّن هذا التقرير النهج الحالي لشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إزاء بناء القدرات الإحصائية، ويلقي الضوء على الإنجازات الرئيسية التي حققها برنامجها المتعلق ببناء القدرات خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ حسب المجال الإحصائي، بما في ذلك مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، ويناقش خطط الشعبة في المستقبل لمواصلة تطوير استراتيجيتها ونهجها في مجال بناء القدرات على نحو يتيح دعم البلدان في جهودها الوطنية الرامية إلى التصدي للتحدي الذي تمثله خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وقد تود اللجنة الإحصائية أن تحيط علما بهذا التقرير.

* E/CN.3/2015/1.

150115 150115 14-67458 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - أكدت اللجنة الإحصائية مجدداً، في مقررها ١٠٣/٤٥ الذي اتخذته في دورتها الخامسة والأربعين المعقودة في الفترة من ٤ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠١٤، في جملة أمور، الحاجة الماسة إلى توفير ما يكفي من قدرات إحصائية، تقنية ومؤسسية، والحاجة إلى بذل جهود منسقة وتوفير الاستثمارات من أجل سد الثغرات في البيانات وتلبية الاحتياجات إلى بيانات جديدة. وفي هذا الصدد تضمن تقرير الأمين العام المعنون ”البيانات الضخمة وتحديث النظم الإحصائية“، المقدم إلى اللجنة في تلك الدورة، توصيات منها بناء القدرات وتنفيذ الأنشطة لتدريب الموارد البشرية لتوفير وتنمية ملاك من الموظفين الذين يتمتعون بالمهارات المناسبة. وطلب أيضا تلبية الحاجة إلى تنمية مصادر البيانات الجديدة وأساليبها ومنهجياتها الناجمة عن احتياجات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع مراعاة الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيات الجديدة[(١)].

٢ - وفي التقرير النهائي المعنون ”عالم له أهمية: تعبئة ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة“، الصادر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وجّه فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة، الذي شكله الأمين العام، دعوة إلى تنمية القدرات ونقل التكنولوجيا، على نحو يشمل رفع مستوى ”الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات“، وإلى إنشاء خط تمويلي مستمر جديد لتنمية القدرات الإحصائية عبر تعبئة الموارد الوطنية والخارجية وتعزيز دور المكاتب الإحصائية الوطنية في وظيفتها التنسيقية.

٣ - وسلط التقرير التجميعي الذي أصدره الأمين العام بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ (A/69/700) مزيدا من الضوء على الحاجة إلى تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية والدولية. وستزداد الحاجة إلى دعم البلدان، ولا سيما في المناطق النامية، لسد ما يوجد حاليا من ثغرات مستمرة ذات صلة بالبيانات، مثل الثغرة بين حاجتها إلى مؤشرات لاستخدامها في رصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وقدراتها الحالية. وعلى وجه التحديد، ثمة حاجة إلى وضع استراتيجية متعددة السنوات لتنمية القدرات الإحصائية، على أساس الجمع بشكل ملائم بين الالتزامات الوطنية والدعم التقني والمالي الخارجي. وكذلك كررت المناقشاتُ التي دارت بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

(١) انظر تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخامسة والأربعين (E/2014/24، الفصل الأول - باء، المقرر ١٠٣/٤٥، الفقرة (و))؛ و E/CN.3/2014/11.

التأكيدَ على أهمية الملكية القُطرية في إنتاج المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، التي سيكون لها أهمية حاسمة للرصد والمساءلة على الصعيدين الوطني والعالمي.

٤ - ويقدم هذا التقرير عرضا شاملاً لأنشطة بناء القدرات التي اضطلعت بها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجالات الفنية، بما فيها المشاريع الحديثة والجارية المتعلقة بحساب التنمية، والمشاريع الممولة من المانحين، ويسلط الضوء على عدد من المجالات التي يتعين النظر فيها على سبيل الأولوية عند وضع الأنشطة البرنامجية في المستقبل، بما فيها خطط الشعبة لمواصلة تطوير استراتيجيتها ونهجها في مجال بناء القدرات على نحو يتيح دعم البلدان في جهودها الوطنية الرامية إلى التصدي للتحدي الذي تمثله خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثانيا - تنفيذ برنامج بناء القدرات في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤

٥ - أدرجت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مسألة تعزيز القدرات الإحصائية للدول الأعضاء ضمن المجالات الخمسة ذات الأولوية لأعمالها المتعلقة بتنمية القدرات[٢]. وفي هذا السياق، تهدف شعبة الإحصاءات إلى تنفيذ أنشطتها المتعلقة ببناء القدرات استنادا إلى نهج استراتيجي متكامل يركز على النتائج. وتستند الجهود التي تبذلها الشعبة في مجال بناء القدرات الإحصائية إلى تنفيذ المعايير الدولية التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية، وترتكز استراتيجية التنفيذ على العمل مع بعض البلدان لإجراء تجارب رائدة ومن ثمّ توسيع نطاق النتائج، ولا سيما من خلال تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية إقليمية ودون إقليمية، في إطار شراكة مع المنظمات الإقليمية والوكالات المتخصصة. ويوجد أيضاً حاليا ثلاثة مستشارين أقاليميين مكلفين بتقديم الدعم للبلدان بناء على طلبها، وتنظيم حلقات عمل في المناطق التي تجري فيها عمليات التعداد، والمحاسبة القطرية والبيئية، والمعلومات الجغرافية المكانية.

٦ - وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، نظمت شعبة الإحصاءات ٧٤ من حلقات العمل واجتماعات أفرقة الخبراء والحلقات الدراسية شارك فيها ما مجموعه ٣٤٧ ٥ من المهنيين الذين تبادلوا الخبرات وتلقوا التدريبات. وقُدّمت ١٨٥ منحة زمالة فردية لإحصائيين من البلدان النامية لتمكينهم من حضور ٣٤ اجتماعاً إقليمياً ودولياً. وأوفد المستشارون الأقاليميون الثلاثة العاملون في الشعبة في ٢٤ بعثة استشارية خلال فترة السنتين. ورغم

(٢) www.un.org/esa/cdo/documents/CDStrategy10Nov.pdf.

أن عدد الأحداث التي نظمت ظل ثابتا مقارنة بعددها في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، فإن الشعبة نجحت في الوصول إلى قطاع أوسع بكثير من المشاركين، حيث تضاعف خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ عدد الزمالات الفردية، وعدد الاجتماعات التي حضرها أولئك الزملاء. ويعرض الجدول ١ عدد الأحداث والمشاركين في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

الجدول ١

عدد الأحداث والمشاركين في كل سنة

	حلقات العمل		الزيارات الدراسية		الخدمات الاستشارية
السنة	عدد الأحداث	عدد المشاركين	عدد الأحداث	عدد المشاركين	عدد البعثات
٢٠١٣	٤٣	٢ ٨٧٨	١٩	٩٦	١١
٢٠١٤	٣١	٢ ٤٦٩	١٥	٨٩	١٣
المجموع	٧٤	٥ ٣٤٧	٣٤	١٨٥	٢٤

٧ - يعرض الجدول ٢ تفاصيل الأحداث، موزعة على أربع فئات واسعة، هي: (أ) الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، بما في ذلك مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) الإحصاءات الاقتصادية الأساسية، مثل التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، والسياحة، والطاقة، والإحصاءات الصناعية، بالنسبة للحسابات القومية؛ (ج) الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ (د) إدارة المعلومات الجغرافية المكانية.

الجدول ٢

عدد حلقات العمل واجتماعات أفرقة الخبراء والحلقات الدراسية المعقودة، موزعة بحسب الموضوع

السنة	الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، بما في ذلك مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية	الإحصاءات الاقتصادية الأساسية، بما فيها التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، والسياحة، والطاقة، والإحصاءات الصناعية، بالنسبة للحسابات القومية	الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية	إدارة المعلومات الجغرافية المكانية
٢٠١٣	٩	٢٢	٦	٦
٢٠١٤	٧	١٤	٥	٥
المجموع	١٦	٣٦	١١	١١

٨ - وظلت الملاحظات التي تلقتها شعبة الإحصاءات بشأن برنامج بناء القدرات إيجابية باستمرار طوال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وأشار معظم المشاركين في حلقة العمل إلى أنهم اكتسبوا معارف فنية حول كيفية إعداد البيانات (٨٧ في المائة)، وتحليل البيانات (٨٠ في المائة) ونشر البيانات (٧٩ في المائة). وفي استقصاءات المتابعة التي أُجريت لقياس التأثير الطويل الأجل، ذكر أكثر من ثلاثة أرباع المشاركين أنهم استخدموا مواد حلقة العمل، وأنهم استطاعوا كذلك تنفيذ توصيات حلقة العمل في الجانب الفني من أعمالهم وتدريب موظفين آخرين في مكاتبهم.

ألف - الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، بما في ذلك مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

١ - تعدادات السكان والمساكن

٩ - نفذت شعبة الإحصاءات برنامجها لبناء القدرات الإحصائية في مجال إجراء تعداد السكان استجابة لطلب وجّهته اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والثلاثين دعت فيه إلى زيادة المساعدة التقنية المقدمة إلى المكاتب الإحصائية الوطنية لتعزيز القدرة الوطنية على تنفيذ برنامج عام ٢٠١٠ العالمي لتعداد السكان والمساكن (انظر E/2007/24، الفصل الأول - باء، المقرر ١٠٢/٣٨، الفقرة (ج)). ويتمثل الهدف الرئيسي لبرنامج بناء القدرات في تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية، ولا سيما في البلدان التي تتسم بضعف في الأنظمة، بما في ذلك البلدان الخارجة من النزاع، على إجراء تعدادات السكان والمساكن بفعالية ووفقا للمعايير الدولية المتفق عليها، وتحليل بيانات عالية الجودة وذات أهمية على الصعيد الوطني ومفصلة على نحو كافٍ، وإتاحتها في الوقت المناسب، لاستخدامها في قياس التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والمساهمة بذلك في وضع السياسات وتنفيذها ورصدها استناداً إلى الأدلة.

١٠ - ويتضمن برنامج بناء القدرات عدة مكونات تشمل وضع المبادئ التوجيهية الدولية للتعداد، وكتيبات وتقارير تقنية؛ وإعداد مجموعة البرمجيات "CensusInfo" لمساعدة البلدان على نشر البيانات المتعلقة بالتعداد؛ وإنشاء وتعهد مركز موارد للتعداد؛ وتنظيم حلقات عمل تدريبية بشأن المبادئ التوجيهية الدولية لتعداد السكان والمساكن، وإدارة التعداد، ورسم الخرائط، والتقاط البيانات، وتحليل بيانات التعداد ونشرها، وتقييم التعداد. ويقدم البرنامج أيضا مساعدة تقنية مباشرة إلى البلدان التي تحتاج إليها، من خلال تيسير زيارات المستشارين أو الخبراء الاستشاريين للنظر في جانب محدد من عمليات التعداد، وييسر الزيارات الدراسية التي يجريها مخططو التعداد من أجل تبادل الخبرات بين البلدان في المنطقة

نفسها. وتُكفل استدامة أنشطة بناء القدرات عن طريق تدريب موظفي المكاتب الإحصائية الوطنية، وتوفير مواد التدريب وغيرها من مصادر المعلومات المتصلة بالتعداد، على الموقع الشبكي للبرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يسمح للبلدان بإنشاء علاقات تعاون يمكن أن تتواصل بعد انتهاء فترة تدخل الشعبة، وأن تدوم طويلاً.

١١ - وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، أجرت شعبة الإحصاءات ما مجموعه ثماني حلقات عمل وحلقات دراسية واجتماعات أفرقة خبراء حضرها ٢٨٢ مشاركاً. ويمكن الاطلاع على موجز شامل عن أنشطة الشعبة ونواتجها بشأن تعدادات السكان والمساكن في تقرير الأمين العام بشأن البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ والإعداد لبرنامج عام ٢٠٢٠ (E/CN.3/2015/6)، الذي سيقدم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والأربعين في إطار البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المعنون ''تعدادات السكان والمساكن''.

٢ - الإحصاءات الجنسانية

١٢ - تواصل الشعبة الإحصائية عملها بشأن الإحصاءات الجنسانية في إطار البرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية الذي يتولى تنسيقه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية. وامتثالا لولاية شعبة الإحصاءات، التي منحتها لها اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والأربعين في عام ٢٠١١ (انظر E/2011/24، الفصل الأول - باء، المقرر ١٠٢/٤٢)، أنجزت الشعبة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ما يلي: (أ) نشرت أدلة ومبادئ توجيهية جديدة بشأن الإحصاءات الجنسانية؛ (ب) أعدت وشغّلت بوابة إلكترونية مكرسة للمجموعة الدنيا من المؤشرات الجنسانية؛ (ج) نظمت المنتدى العالمي الخامس المعني بالإحصاءات الجنسانية (أغواسكالييتس، المكسيك، من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، وأربع حلقات عمل تدريبية إقليمية، واجتماعين سنويين لفريق الخبراء؛ (د) واصلت تنفيذ مبادرة الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، المنفذة بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ (هـ) أعدت العدد السادس من المنشور المعنون ''نساء العالم في عام ٢٠١٥: اتجاهات وإحصاءات'' الذي يتضمن إحصاءات وتحليلات عن حالة النساء والرجال في العالم وفقا لآخر البيانات المتاحة ويسلط الضوء على التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٥. وسيصدر المنشور في عام ٢٠١٥.

١٣ - ونُشر على شبكة الإنترنت في عام ٢٠١٣ المنشور المعنون ''مبادئ توجيهية لإعداد الإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة: استقصاءات إحصائية'' (منشورات الأمم المتحدة،

رقم المبيع E.13.XVII.7) والمنشور المعنون ”دليل الإحصاءات الجنسانية: إدراج المنظور الجنساني في الإحصاءات“. وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، واصلت شعبة الإحصاءات العمل على وضع الصيغة النهائية لمنشور ”التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت“ استنادا إلى: نتائج اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بتنقيح تصنيف الأمم المتحدة الدولي التجريبي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛ واعتماد المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء الإحصاءات العمالية الذي عُقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ القرار المتعلق بإحصاءات العمل والعمالة والاستخدام غير الكامل لليد العاملة؛ والتعليقات الواردة من المكاتب الإحصائية الوطنية. وفور وضعه في صيغته النهائية، سيُعرض ”التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت“ على اللجنة الإحصائية لاعتماده.

١٤ - وأطلقت شعبة الإحصاءات في عام ٢٠١٤ بوابة/منصة إلكترونية مكرّسة، أُنشئت في عام ٢٠١٣، ستنشر فيها عبر شبكة الإنترنت التحديث السنوي للمجموعة الدنيا من المؤشرات الجنسانية (http://unstats.un.org/unsd/gender/default.html). وكان فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية قد وضع هذه المجموعة لتكون دليلاً لإعداد الإحصاءات الجنسانية الوطنية وتجميعها على الصعيد الدولي، ووافقت اللجنة الإحصائية دورتها الرابعة والأربعين على استخدامها (انظر E/2013/24، الفصل الأول - جيم، المقرر ١٠٩/٤٤، الفقرة (هـ)).

١٥ - وركّز المنتدى العالمي الخامس المعني بالإحصاءات الجنسانية على موضوع تمكين المرأة، وشمل مواضيع مثل الفقر، وملكية الأصول والسيطرة عليها؛ والتعريف الجديد للعمل الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية، والفجوة في الأجور بين الجنسين، ومجموعة مختارة من أشكال التمييز في العمل، وآثار الأزمة الاقتصادية والمالية على النساء والرجال؛ والعنف ضد المرأة والرجل؛ واستقصاءات استخدام الوقت، والعمل غير المدفوع الأجر، والحسابات الفرعية للإنتاج المنزلي غير المدفوع الأجر؛ ومشاركة المرأة في الحكومات المحلية؛ والمرأة والبيئة؛ والمرأة في النزاعات المسلحة. وفي إطار المنتدى، عقد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية اجتماعه الثامن من أجل مناقشة مجالات عمله ذات الأولوية، بما فيها الإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة واستخدام الوقت.

١٦ - وواصلت شعبة الإحصاءات تنفيذ مبادرة الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، التي تضطلع بها بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتتمثل هذه المبادرة في مشروع يستمر ثلاث سنوات ويسعى إلى التعجيل بالجهود المبذولة حاليا لإنتاج مؤشرات

جنسانية قابلة للمقارنة تتعلق بالصحة والتعليم، والعمالة، ومباشرة الأعمال الحرة، والأصول، ويستند إلى عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية. وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، ركزت المبادرة على ما يلي: (أ) تجميع البيانات والبيانات الوصفية الدولية المتعلقة بالتعليم والعمالة والصحة ونشرها على شبكة الإنترنت؛ (ب) وضع تعاريف وأساليب دولية لقياس مباشرة الأعمال الحرة وملكية الأصول؛ (ج) تحديد البلدان الرائدة التي ستجرب الأساليب المستحدثة لجمع البيانات عن مباشرة الأعمال الحرة ومستوى الملكية الفردية للأصول؛ (د) تصميم وتنفيذ تجربة استقصائية منهجية بشأن قياس ملكية الأصول من منظور جنساني؛ (هـ) تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الرائدة في سياق تحضيرها لجمع البيانات في عام ٢٠١٥.

٣ - مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

١٧ - مع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، ركزت أنشطة بناء القدرات التي قامت بها شعبة الإحصاءات في هذا المجال على تشجيع استخدام البلدان نظام تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية (SDMX) من أجل مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من المؤشرات الإنمائية. وقد نُظِّمت سلسلة من حلقات العمل المتعلقة بتنفيذ نظام SDMX وتجميع البيانات الوصفية في إطار مشروع أطلقته شعبة الإحصاءات وإدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) يهدف لتحسين جمع البيانات وإتاحتها ونشرها من أجل رصد التنمية على الصعيد الوطني، وترد أدناه تفاصيل بشأن هذا المشروع. ودُعي الخبراء الوطنيون بصورة منتظمة إلى حضور الاجتماعات التي عقدها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الاجتماع الرابع والعشرين الذي عقده فريق الخبراء المشترك بين الوكالات في جنيف خلال الفترة من ١٦ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ساهم الخبراء الوطنيون في الحوار الذي دار بشأن كيفية دعم المناقشة الحكومية الدولية المتعلقة بصياغة أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعرضوا دروسا هامة استُخلِصت من رصد الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري.

١٨ - وخلال الفترة الفاصلة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤، نفّذت شعبة الإحصاءات مشروعا (عُرِض بإيجاز أعلاه)، برعاية إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، بشأن تحسين جمع وإتاحة ونشر مؤشرات التنمية الوطنية بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. وكانت أهداف المشروع تتمثل في العمل مع بلدان مختارة على إبراز مؤشرات التنمية الوطنية الخاصة بها؛ وزيادة الاتساق بين هذه المؤشرات؛ وتعزيز المعارف والترويج

للمعايير على نطاق المنظومات الإحصائية الوطنية الرسمية على أن تضطلع المكاتب الإحصائية الوطنية بدور المنسق.

١٩ - واقتضى المشروع العمل مع المكاتب الإحصائية الوطنية في أوغندا وبوروندي وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورواندا وغانا وفييت نام وكمبوديا وليبريا والمغرب ودولة فلسطين. وتم الاتفاق على مذكرات تفاهم مع ثمانية من تلك المكاتب الإحصائية الوطنية[٣] لتمكينها من الحصول على المساعدة على القيام بأنشطة من قبيل تنظيم حلقات عمل بالتعاون مع الوزارات والإدارات والوكالات من أجل تنسيق المعايير وتجميع البيانات الوصفية لمؤشرات التنمية وتحسين التنسيق عمومًا. وقدَّم موظفو شعبة الإحصاءات المزيد من الدعم لتنظيم حلقات عمل تدريبية في مجال البيانات الوصفية في ستة من البلدان التي شملها المشروع، وقد شارك في هذه الحلقات مختصون في الإحصاءات من جميع فروع المنظومات الإحصائية الوطنية. وقام موظفو شعبة الإحصاءات كذلك بعدة بعثات بغرض تقديم المشورة بشأن تنفيذ المشروع ورصد تنفيذه.

٢٠ - وقامت شعبة الإحصاءات بمساعدة هذه البلدان على إنشاء أو تحسين منصاتها الإلكترونية لنشر المؤشرات الإنمائية. وتعاونت الشعبة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومع مؤسسة النظم المجتمعية (Community Systems Foundation) على إعداد وحدات لتبادل البيانات لاستخدامها في برنامج DevInfo الحاسوبي، الذي اختارته ٩ بلدان من أصل ١١ بلدا لاستحداث منصتها الإلكترونية للنشر. وقُدِّمت المساعدةُ للبلدَين الآخرين المتبقيين لإيجاد حلول متوائمة مع نظمهما الأصلية لتبادل البياناتعك. وبحلول سنة ٢٠١٣، أُنشئت منصات لتبادل البيانات بنظام SDMX في جميع البلدان المشاركة في المشروع والبالغ عددها ١١ بلدا، وأصبحت في طور التشغيل. وتكفل آلية تبادل البيانات اطلاع الشعبة على مؤشرات التنمية المستخدَمة في هذه البلدان بأدنى قدر ممكن من التأخير. وقد أنشأت الشعبةُ منصة مركزية سُمّيت CountryData (البيانات القطرية) لتجميع كل هذه المؤشرات المتعلقة بالتنمية الوطنية. وتُقارَن هذه البيانات مع المؤشرات الرسمية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية المأخوذة من مجموعة البيانات الدولية التي تقوم الشعبة بتعهدها وإدارتها؛ وتُعرض البيانات والبيانات الوصفية المأخوذة من هاتين المجموعتين من البيانات جنبا إلى جنب، ويتم تحليل أي اختلافات بين المجموعتين وتُقدَّم الإيضاحات اللازمة للمستعملين على الموقع الشبكي.

(٣) في حالة واحدة، تم الاتفاق على مذكرة تفاهم مع المكتب المحلي لليونيسيف بشأن التعاون مع معهد الإحصاءات والدراسات الاقتصادية في بوروندي.

٢١ - وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، نظّمت شعبة الإحصاءات أربع حلقات عمل عالمية حضرها ممثلون عن جميع المكاتب الإحصائية الوطنية التي يشملها المشروع (تايلند، آذار/مارس ٢٠١٣؛ وإثيوبيا، تموز/يوليه ٢٠١٣؛ وكينيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛ وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، نيسان/أبريل ٢٠١٤). وقام الإحصائيون وموظفو تكنولوجيا المعلومات بتكوين معارف في مجالات مثل إدارة البيانات، وخبراتٍ نظرية وعملية على حد السواء، في استخدام نظام SDMX. وقد مكّن ذلك المكاتب الإحصائية الوطنية من القيام بتبادل البيانات والبيانات الوصفية بنظام SDMX مع الشعبة باستخدام البرمجيات التي تختارها. وتقع المسؤولية عن إدارة عمليات تبادل البيانات والبيانات الوصفية على عاتق المكاتب الإحصائية الوطنية بينما تقدّم الشعبةُ المساعدة والدعم كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ونُظِّمت حلقة عمل بشأن نظام SDMX بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (وقد كانت مستقلّة عن المشروع)، وشاركت فيها مجموعة مختارة من المكاتب الإحصائية الوطنية الموجودة في منطقة الإسكوا؛ وعقب حلقة العمل، أكملت تلك المكاتب الإحصائية الوطنية تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية بنظام SDMX مع الشعبة. وبالإضافة إلى ذلك، نظّمت الشعبةُ دورةً تدريبية على التكنولوجيات المتقدمة للغة الترميز الموسعة (XML) لفائدة خمسٍ من البلدان المشاركة في المشروع في تايلند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٢٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عُقد في نيويورك اجتماعٌ للمديرين القطريين شارك فيه مديرو المكاتب الإحصائية الوطنية المشرفون على تنفيذ المشروع وممثلون عن شعبة الإحصاءات والجهات المانحة والمنظمات الدولية. وأتاح الاجتماعُ فرصة لتحليل تنفيذ المشروع واحتياجات وأولويات البلدان المستقبلية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وللنظر في الدروس المستفادة من تنفيذ المشروع. ويخضع المشروع حاليا لتقييم مستقل. وسيُعقد اجتماع أخير بشأن المشروع في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥ ستُعرَض أثناءه النتائج والتوصيات الأولية المنبثقة عن هذا التقييم. ومن المقرر أن ينتهي المشروع في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥.

٢٣ - وفي إطار المشروع، أُنشئت منصات إلكترونية للبيانات في جميع البلدان المشاركة في المشروع؛ وأُنشئ نظام آلي لتبادل البيانات بنظام SDMX؛ وتلقت البلدان تدريبات على نظام SDMX وعلى ما يتصل به من تكنولوجيات متقدمة وكذلك على تجميع البيانات الوصفية؛ وجُمعت البيانات الوصفية المتعلقة بمؤشرات التنمية وأصبحت متاحة للعموم، وذلك للمرة الأولى في معظم البلدان؛ وتم تحسين اتساق النظم الإحصائية الوطنية بفضل

الاجتماعات و حلقات العمل التي نظمتها المكاتب الإحصائية الوطنية. وتم إعداد وحدات نظام SDMX (وأبرزها أداة المسح والسجل) للاستخدام في برنامج DevInfo الحاسوبي، وهي حاليا جزء منه، مما يمكّن المشرف على قاعدة البيانات من تبادل مؤشرات التنمية بنظام SDMX. وأخيرا، أنشئت منصة لتجميع مؤشرات التنمية الوطنية والدولية وإتاحة الاطلاع عليها. ونظرا إلى أن المشروع اضطلع بدور ريادي في الترويج للعديد من المفاهيم والآليات التي دعا إليها التقرير عن ثورة البيانات (المعنون ''عالم له أهمية'')، تكتسي التجربة المكتسبة من هذا المشروع أهمية بالغة بالنسبة لتطور الأفكار التي تدور حول تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

باء - الإحصاءات الاقتصادية الأساسية، مثل إحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، والسياحة، والطاقة، والإحصاءات الصناعية بالنسبة للحسابات القومية

١ - الحسابات القومية

٢٤ - واصلت شعبة الإحصاءات القيام بأنشطتها في مجال بناء القدرات من أجل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.XVII.29) والإحصاءات الداعمة وذلك بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية الأخرى. وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، نظّمت الشعبةُ ست حلقات دراسية إقليمية بشأن وضع خطة لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الداعمة، بهدف تعزيز النظم الإحصائية الوطنية للمساعدة على تحسين عملية وضع السياسات. وكان تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ هو الموضوع الذي ركزت عليه حصرا اثنتان من هذه الحلقات الدراسية - واحدة عُقدت في جامايكا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ لفائدة بلدان الجماعة الكاريبية؛ والأخرى عُقدت في تركيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لفائدة بلدان وسط وغرب آسيا، وقد نُظِّمت بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٢٥ - وشملت الحلقات الدراسية الأربع الأخرى تنفيذَ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية - الإطار المركزي (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.12.XVII.12)، بهدف الاستفادة من أوجه التآزر بين هذين المجالين؛ والتوصل إلى فهم مشترك بين البلدان للاحتياجات من البيانات والنُّهُج المتَّبعة لجمع البيانات في النظامين؛ ولوضع استراتيجية وطنية وبرنامج لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ودعم الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية على كامل نطاق المنظومة. وعُقدت حلقات العمل هذه

في ساموا (آب/أغسطس ٢٠١٣) لفائدة البلدان الواقعة في منطقة المحيط الهادئ، وكان ذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومع أمانة جماعة المحيط الهادئ وأمانة برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ؛ وفي البرازيل (أيلول/سبتمبر ٢٠١٣) لفائدة البلدان الواقعة في منطقة أمريكا اللاتينية، وكان ذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وفي أوغندا (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣) لفائدة البلدان الواقعة في منطقتي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ وفي سانت لوسيا (شباط/فبراير ٢٠١٤) لفائدة البلدان الواقعة في منطقة الجماعة الكاريبية.

٢٦ - وقدمت شعبة الإحصاءات المساعدة أيضا على وضع خطة إقليمية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الداعمة. ولهذا الغرض، نظّمت الشعبة، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ومع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اجتماعا رفيع المستوى عُقد في الاتحاد الروسي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ من أجل تنسيق تنفيذ المعايير الدولية المتصلة بإحصاءات الاقتصاد الكلي، وحلقة عمل في عُمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن خريطة الطريق وبرنامج العمل الهادفين لتطوير الحسابات القومية في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وسلّط هذان الاجتماعان الضوء على أهمية اتباع نهج متكامل إزاء الإحصاءات الاقتصادية من أجل تيسير الاتساق في تنفيذ المعايير الدولية المتعلقة بإحصاءات الاقتصاد الكلي باتساق وتعزيز عملية إنتاج الإحصاءات.

٢٧ - وتعمل شعبة الإحصاءات، في إطار أنشطتها المتصلة ببناء القدرات واستنادا إلى نهج يقوم على جمع إحصاءات اقتصادية متكاملة، على إعداد مواد تدريبية بشأن عملية إنتاج الإحصاءات وهيكل إدارة الإحصاءات الاقتصادية والبيئية والسكانية والاجتماعية. وتتناول هذه المواد التدريبية مسائل مثل استراتيجيات جمع البيانات، وتجهيز البيانات وتجميعها في الإحصاءات القطاعية وإحصاءات الحسابات القومية والإحصاءات الدولية، والنشر والاتصال، وكذلك كيف تندرج عملية إنتاج الإحصاءات هذه لإعداد إحصاءات متكاملة بشأن قطاع الأعمال التجارية في إطار هيكل الأعمال التجارية باستخدام نموذج موحَّد للمعلومات الإحصائية. وستقترن هذه المواد التدريبية بدورات تدريبية على إدارة البرامج موجَّهة لكبار المديرين بشأن الشروع في استخدام هذه الابتكارات في مجال عملية إنتاج الإحصاءات والإشراف عليها. ومن المقرر أن تجري أول دورة تدريبية خلال عام ٢٠١٥.

٢ - الإحصاءات المتعلقة بالتجارة والعولمة الاقتصادية والسياحة

٢٨ - في الدورة الرابعة والأربعين للجنة الإحصائية المعقودة في عام ٢٠١٣ (المقرر ١٠٦/٤٤)، أقرت اللجنةُ بأن عملية إنتاج السلع والخدمات قد تغيرت بمرور الزمن، وأصبحت مجزّءة جغرافيا وهكذا أصبحت تُشرك العديد من البلدان التي تُضيف بعض القيمة إلى هذه العملية. وكان لهذه التغييرات أثر على تفسير واستخدام الإحصاءات التجارية التقليدية. ولم تعد قيمة صادرات السلع تعكس بشكل دقيق القيمة المضافة المحلية. ولهذا أنشأت اللجنةُ فريقَ أصدقاء الرئيس من أجل وضع إطار لقياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية. ونظمت شعبة الإحصاءات اجتماعين لفريق أصدقاء الرئيس عُقدا في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وفي المكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ومؤتمرا بشأن التجارة والعولمة الاقتصادية تم أثناءه التطرق بالتحديد إلى المسائل المتعلقة بالمقاييس الجديدة. وتبادل المشاركون خبراتهم في مجال تجميع المعلومات المتعلقة بالتجارة الدولية وما يتصل بها من إحصاءات تشمل السلاسل العالمية المولِّدة للقيمة، وبشأن أمور أخرى من بينها الشركات المتعددة الجنسيات وفروعها الأجنبية.

٢٩ - وتواصلت أنشطة بناء القدرات التي قامت بها شعبة الإحصاءات في مجال إحصاءات التجارة الدولية في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ حيث نظّمت الشعبةُ ثلاث حلقات عمل إقليمية (المغرب، نيسان/أبريل ٢٠١٣؛ وإثيوبيا، أيار/مايو ٢٠١٤؛ والهند، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤). وبالإضافة إلى معالجة المسائل الأساسية المتعلقة بالتجميع، ركّز محتوى حلقات العمل على بعض القضايا الناشئة للعولمة المهمّة بالنسبة لتجميع الإحصاءات المتعلقة بخدمات الصناعات التحويلية، واستيراد السلع وتصديرها بصفة مؤقتة لتجهيزها، وفروع الشركات الأجنبية، والتجارة الدولية بالحواسيب والخدمات الصحية. وشكّلت حلقات العمل فرصة سانحة لزيادة التشديد على أهمية الربط بين الإحصاءات المتعلقة بالتجارة وبالأعمال التجارية باعتبارها وسيلة لقياس حصة ومساهمة التجارة في الاقتصاد الكلي بدقة أكبر.

٣٠ - ويتطلّب الربط بين إحصاءات التجارة والأعمال التجارية وجود سجلات إحصائية بالأعمال التجارية ومسكها بشكل جيد. وقد أطلقت شعبة الإحصاءات، اعترافًا منها بأهمية هذه السجلات، برنامجا لبناء القدرات في مجال سجلات الأعمال التجارية لفائدة البلدان النامية، ونظمت الشعبةُ حلقة عمل تدريبية في هذا المجال في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تزامنت مع اجتماع فريق الخبراء المعني بسجلات الأعمال التجارية الذي اشتركت في تنظيمه اللجنة

الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

٣١ - وفي نفس المجال الفني، قدمت شعبة الإحصاءات الدعم إلى النظام الإحصائي في كوستاريكا. وحصل هذا المشروع الهادف إلى الربط بين الإحصاءات المتعلقة بالتجارة وبالأعمال التجارية على الدعم على الصعيد الوطني من كلٍّ من المكتب الإحصائي لكوستاريكا، والمصرف المركزي، وإدارة الجمارك، ووزارة التجارة. وبفضل هذا المشروع، تمكَّن المجلس الوطني المعني بإحصاءات التجارة في كوستاريكا، بحلول نهاية عام ٢٠١٤، من الإبلاغ عن بيانات جزئية متكاملة ومترابطة بشأن الإحصاءات المتعلقة بالتجارة وبالأعمال التجارية تغطي فترة خمس سنوات.

٣٢ - ولا يقتصر بناء القدرات الإحصائية على نقل المعارف من خلال تنظيم حلقات عمل تدريبية وإنما يشمل أيضا تقديم مساعدات منهجية عبر بلورة أدلة ومبادئ توجيهية بشأن تجميع الإحصاءات. وقد أشرفت شعبة الإحصاءات على وضع دليل للمُجمعِّين في مجال إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، ونظمت اجتماعا لفريق خبراء عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٣ في جنيف من أجل استعراض ووضع الصيغة النهائية لمسودة الدليل قبل عرضه على اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٤. ونظرا إلى تعقيد هذه المسائل وحجم الدليل نفسه، فلن تكون النسخة المطبوعة منه متاحة للبلدان إلا في عام ٢٠١٥.

٣٣ - وفي مجال الإحصاءات المتعلقة بالسفر والسياحة، نظمت شعبة الإحصاءات بنجاح حلقتي عمل مع شركائها الإقليميين - في دومينيكا (أيار/مايو ٢٠١٣)، بالتعاون مع الجماعة الكاريبية، وفي إندونيسيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)، بالتعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتتعاون الشعبة بصورة وثيقة مع منظمة السياحة العالمية في ما يخص جميع أنشطة بناء القدرات المتصلة بالسياحة، بهدف ضمان التقيّد بالمعايير الدولية لتجميع الإحصاءات المتعلقة بالسياحة في مختلف البلدان والأقاليم، ومن أجل التشجيع على الاسترشاد بها بشكل أفضل لدى وضع سياسات وطنية بشأن مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي. وفي المستقبل، ستُولي منظمة السياحة العالمية والشعبة اهتماما خاصا لوضع تدابير بشأن السياحة المستدامة، في إطار الأعمال المضطلع بها لإعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولإدراج هذه التدابير في أنشطة بناء القدرات.

٣٤ - وتركّز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بصفة خاصة على إنتاج بيانات بوتيرة أكبر وفي المواعيد المحددة من أجل رصد الأهداف والغايات الجديدة، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك

إلى زيادة العبء الملقى على كاهل البلدان كما سيتطلب ذلك استخدام مصادر بديلة للبيانات. ولكي تكون البلدان متأهبة بشكل أفضل لمواجهة هذا التحدي، قامت اللجنة الإحصائية أثناء دورتها الخامسة والأربعين بإنشاء فريق عامل عالمي معني باستخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية (انظر E/2014/24، الفصل الأول - باء، القرار ٤٥/١١٠). وقامت شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع المكتب الإحصائي الوطني في الصين، بتنظيم مؤتمر دولي بشأن البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية، عُقد في بيجين خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وأتاح فرصة للبلدان لتبادل خبراتها في مجال استخدام مصادر جديدة للبيانات. ومن المتوقع أن تواصل الشعبة في السنوات المقبلة القيام بأنشطة لبناء القدرات في مجال البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية.

٣٥ - وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، قامت شعبة الإحصاءات بتعزيز معارف وقدرات حوالي ٤٠٠ خبير في الإحصاءات من ١٢٥ بلدا في ما يخص إنتاج الإحصاءات المتعلقة بالتجارة والعولمة الاقتصادية والسياحة. وإضافة إلى الإشراف على حلقات عمل تدريبية واجتماعات لأفرقة خبراء، قدمت الشعبةُ الدعمَ إلى مبادرات بناء القدرات التي أطلقتها المنظمات الشريكة الدولية والإقليمية بإيفاد أشخاص من ذوي الخبرة لحضور الأحداث التي تنظمها هذه المنظمات. وورد وضع مبادئ توجيهية محدَّثة للتجميع بشأن الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الدولية للبضائع، وإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، وإحصاءات السياحة، في مقدمة أولويات الشعبة خلال الفترة قيد الاستعراض وقد تم تنفيذ ذلك بتنظيم اجتماعات عبر شبكة الإنترنت. وقد تقرر مبدئيا عقد حلقات عمل إقليمية لفائدة بلدان تقع في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

٣ - إحصاءات الطاقة

٣٦ - مع اعتماد اللجنة الإحصائية، في دورتها الثانية والأربعين عام ٢٠١١، التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات الطاقة (انظر E/2011/24، الفصل الأول، باء، المقرر ٤٢/١٠٤، الفقرة (ب))، ركزت شعبة الإحصاءات أنشطتها على تنفيذ تلك التوصيات. وعُقدت حلقة عمل إقليمية بشأن إحصاءات الطاقة في الأردن (أيار/مايو ٢٠١٣)، حيث جرى أيضا تناول جوانب الإحصاءات البيئية، وفي عُمان (آذار/مارس ٢٠١٤)، حيث جرى التركيز على أرصدة الطاقة. وقد قدمت الشعبة المساعدة أيضا فيما يتعلق بتحسين إحصاءات الطاقة في العديد من المناطق بناء على مشاركتها في حلقات العمل التي عُقدت في الإمارات العربية المتحدة (شباط/فبراير ٢٠١٣) وماليزيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)، وأذربيجان

(شباط/فبراير ٢٠١٤) والإمارات العربية المتحدة (أيار/مايو ٢٠١٤) وقطر (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤) في إطار المبادرة المشتركة بين المنظمات لنشر البيانات. وتناولت حلقات العمل احتياجات البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مرة أخرى، على التوالي.

٣٧ - وبالإضافة إلى تقديم المساعدة التقنية المباشرة إلى البلدان، عملت شعبة الإحصاءات أيضا على إعداد دليل تجميع إحصاءات الطاقة ووضع قاعدة معارف عن إحصاءات الطاقة. وقد تم وضع الدليل بالتعاون مع فريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة، ويجري حاليا وضع صيغته النهائية للنشر. وتشمل قاعدة المعرفة بشأن إحصاءات الطاقة الممارسات القطرية التي تستوعب طائفة متنوعة من المسائل المحددة لإحصاءات الطاقة، وتُستكمل باستمرار بإدراج التطورات الجديدة.

٤ - الإحصاءات الصناعية

٣٨ - مع اعتماد اللجنة الإحصائية، في عام ٢٠٠٨، الجزء الأول، وإقرارها الجزء الثاني (انظر E/2008/24، الفصل الأول، باء، المقرر ١٠٨/٣٩، الفقرة (ب)) من التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية لعام ٢٠٠٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08. XVII. 8)، واعتماد اللجنة، في عام ٢٠١٠، الجزء الأول، وإقرارها الجزء الثاني (انظر، E/2010/24) من التوصيات الدولية المتعلقة بدليل الإنتاج الصناعي لعام ٢٠١٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10 XVII. 16)، تم الاضطلاع بأنشطة من أجل مساعدة البلدان على تنفيذ تلك التوصيات. ونُظمت حلقة عمل عن الإحصاءات الصناعية، مع التركيز على التغييرات التي طرأت على التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية، وكذلك أساليب الاستقصاء وتجهيز البيانات للإحصاءات الصناعية، لفائدة البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تموز/يوليه ٢٠١٣ في إطار مشروع الصندوق الاستئماني للتعاون التقني بين الأمم المتحدة وحكومة الصين بشأن تنمية القدرات الإحصائية في الصين والبلدان النامية الأخرى في آسيا. ودعمت الشعبة الإحصائية الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في حلقات العمل بشأن الإحصاءات الصناعية التي عقدت في قطر (أيلول/سبتمبر ٢٠١٣) والأردن (أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)، حيث جرى أيضا النظر في جوانب العمل المتعلق بالتصنيفات.

٥ - التصنيفات الإحصائية الدولية

٣٩ - تواصلت أنشطة بناء القدرات في مجال التصنيفات الإحصائية من خلال المساعدةِ المقدمة عبر الإنترنت إلى عدد كبير من البلدان عن طريق الخط الساخن للتصنيفات. وتوفر شعبةُ الإحصاءات الدعمَ أيضا للأنشطة التي تقوم بها اللجان الإقليمية في هذا المجال. وعُقدت في جمهورية مولدوفا حلقة عمل بشأن التصنيفات الدولية لفائدة البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا (آذار/مارس ٢٠١٣). وواصلت الشعبة تقديم الدعم إلى الفريق العامل للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التصنيفات الدولية من خلال تقديم المساعدة التقنية في المكسيك خلال عام ٢٠١٣، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات، ومن خلال تنظيم حلقة عمل في كولومبيا (آب/أغسطس ٢٠١٤). وشملت حلقات العمل عن الإحصاءات الصناعية، التي عُقدت في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ لفائدة البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عنصرا يركّز بقوة على التصنيفات، وفي هذا الصدد قُدمت مساعدة إلى تلك البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الشعبة، خلال بعثة أوفدتها إلى الأردن (أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)، مساعدة مباشرة إلى بلد عضو بشأن مسائل التصنيفات المتعلقة بسجلات الأعمال التجارية.

جيم - الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية

١ - الإحصاءات البيئية

٤٠ - تركزت أنشطة بناء القدرات في مجال الإحصاءات البيئية، خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، على مجموعة مختارة من المناطق الإقليمية ودون الإقليمية بغية تقديم خدمات بناء القدرات بشكل متواصل، وتيسير عملية تطوير أوجه التآزر مع أنشطة أخرى في هذا المجال. وقامت شعبة الإحصاءات بتنظيم أو دعم حلقات عمل إقليمية ثلاث ذات صلة بالإحصاءات البيئية، حيث قام إطار تطوير الإحصاءات البيئية لعام ٢٠١٣ بدور بارز جدا. وأقرت اللجنة الإحصائية الإطار في دورتها الرابعة والأربعين في عام ٢٠١٣ بوصفه إطار تعزيز برامج الإحصاءات البيئية في البلدان، كما أقرته اللجنة بوصفه أداة مفيدة للاستجابة بطريقة ملائمة للطلب على المعلومات في إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ بشأن التنمية المستدامة، وفي سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

٤١ - ونُظمت حلقة العمل بشأن إحصاءات البيئة والطاقة للبلدان العربية، التي عُقدت في الأردن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بالتعاون مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ونظمت شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في سانتياغو في الفترة من ٢ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أول حلقة عمل إقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار المشروع الممول من حساب التنمية، المعنون ''دعم البلدان النامية في قياس التقدم المحرز صوب تحقيق اقتصاد أخضر''. وعُقدت حلقة عمل تدريبية ثالثة، بشأن تنفيذ الإطار، للبلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أبو ظبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. والمركز الإحصائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، بالنظر إلى خططه التفصيلية لمساعدة البلدان في مجال الإحصاءات البيئة، شريكٌ للشعبة يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ الإطار في المنطقة. وأعرب أيضا المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية عن تأييده لهذه الجهود، وعن رغبته في تعزيز الممارسات التي أوصت بها الشعبة في هذا المجال.

٤٢ - وتقوم شعبة الإحصاءات، من خلال الأنشطة المضطلع بها في إطار المشروع المذكور في الفقرة ٤١ الممول من حساب التنمية، بتوفير المزيد من الدعم للبلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن مسائل الإحصاءات البيئية. ويتم تحديد المجالات التي تركز عليها هذه المساعدة بالتشاور مباشرة مع البلدان المشاركة في المشروع، ويسهم العمل المضطلع به في تلك المجالات بشكل مباشر في تنفيذ إطار العمل الخاص بتطوير الإحصاءات البيئية.

٤٣ - وتواصل شعبة الإحصاءات تقديم المساعدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأمانة الجماعة الكاريبية في تنفيذ برامجها الإقليمية بشأن الإحصاءات البيئية، وذلك من خلال مشاركة شخص ذو خبرة في حلقة عمل إقليمية بشأن الإحصاءات البيئية عُقدت في سانت فنسنت وجزر غرينادين في نيسان/أبريل ٢٠١٤. ونُفِذت أعمال مماثلة لمجموعة بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وفي هذا الصدد، شاركت الشعبة عن طريق شخص ذو خبرة في حلقتي عمل عقدتا في جنيف (في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وأيار/مايو ٢٠١٤). وشاركت الشعبة أيضا عن طريق شخص ذو خبرة في حلقة العمل الأولى للجنة التقنية للمشروع المعني بتطوير الإحصاءات البيئية وتعزيزها عن طريق إنشاء إطار إقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي

نظمتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا في المكسيك، وعقدت في ذلك البلد في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

٤٤ - وعلاوة على ذلك، شاركت شعبة الإحصاءات في عدة حلقات عمل ومبادرات على الصعيد الوطني (على سبيل المثال لصالح كولومبيا وإكوادور والفلبين) موجهة نحو تنفيذ إطار تطوير الإحصاءات البيئية عام ٢٠١٣، وإنشاء أو تعزيز برامج الإحصاءات البيئية في البلدان في مختلف مناطق العالم، وقدمت المساعدة عن بعد للبلدان من خلال استعراض مشاريع خلاصات الإحصاءات البيئية الوطنية.

٤٥ - ويعمل فريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية، المنشأ في عام ٢٠١٤ عملا بإقرار اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والأربعين (انظر E/2013/24، الفصل الأول، جيم، المقرر ١٠٥/٤٤، الفقرة (د)) على وضع مجموعة أدوات منهجية من أجل تيسير عملية تنفيذ إطار عام ٢٠١٣ في البلدان.

٢ - المحاسبة البيئية - الاقتصادية

٤٦ - تواصل شعبة الإحصاءات العمل على المضي قدماً في تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية تحت رعاية لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية. وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، ركّزت أنشطة الشعبة على ما يلي: (أ) تنظيم مؤتمر دولي بشأن التنفيذ العالمي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (١٧-١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣)، واجتماع لفريق الخبراء بشأن نُهج النمذجة والأدوات لاختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في إطار المحاسبة البيئية - الاقتصادية (١٨-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)، واجتماعين سنويا للجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ (ب) ووضع مواد لدعم تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في البلدان؛ (ج) وتنظيم سبع حلقات عمل إقليمية/دون إقليمية عن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية - الإطار المركزي ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للمياه (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.11 XVII.12))؛ (د) وتنظيم دورة لتدريب المدربين؛ (هـ) وتقديم المساعدة الداخلية إلى تسعة بلدان؛ (و) وتنفيذ مشروع بشأن تعزيز مشروع المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية في بلدان رائدة، تنفذه الشعبة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي.

٤٧ - ويُتوخى من وضع دليل تنفيذ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية أن يوفّر التوجيه إلى البلدان الراغبة في بدء تنفيذ هذا النظام والإحصاءات الداعمة من خلال نهج تدريجي إزاء إنشاء عملية التنفيذ، مما يفضي إلى وضع برنامج عمل بمُهل زمنية ومنجزات متوخّاة وآليات

تنسيق مناسبة. وقد صيغت مذكرات فنية بشأن مجموعة مختارة من حسابات ووحدات المحاسبة البيئية – الاقتصادية التي تقدم مبادئ توجيهية للبلدان بشأن الخطوات المطلوبة للبدء في تنفيذ المحاسبة البيئية – الاقتصادية. وقد وُضعت أيضا مبادئ توجيهية بشأن تصنيف حسابات وإحصاءات المياه لتكون بمثابة أدوات تساعد في جمع إحصاءات المياه وتصنيفها، ودمجها ضمن الإطار المحاسبي، واستنباط المؤشرات، وذلك في إطار وضع نظام لرصد السياسات المائية.

٤٨ - وتم تنظيم برنامج تجريبي لتدريب المدربين من أجل تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، ويتألف من التدريب الإلزامي بواسطة الإنترنت وحلقة دراسية بحضور شخصي ومرحلة متابعة. ويتواصل تقديم الدورة التدريبية لنظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية للبلدان الناطقة بالإنكليزية في أفريقيا؛ وتوجد خطط لتكرار الدورة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٥.

٤٩ - وأوفد شركاء إقليميون بعثتين لتقديم مساعدة تقنية إلى ساموا وماليزيا بمساعدة من شعبة الإحصاءات. ووضعت البعثتان تقارير تقييم لتلك البلدان، وبرنامج عمل أولي.

٥٠ - ومن أجل مساعدة البلدان في اختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، تضطلع شعبة الإحصاءات (على النحو المذكور أعلاه)، تحت رعاية لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالمحاسبة البيئية – الاقتصادية، بالمشروع الخاص بتعزيز المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في بلدان رائدة، ويجري تنفيذه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. ويتوخى إنجاز النواتج التالية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥: (أ) إعداد تقييمات وطنية وبرنامج عمل من أجل اختبار المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية لكل من البلدان الرائدة السبعة، وهي إندونيسيا وبوتان وجنوب أفريقيا وشيلي وفييت نام والمكسيك وموريشيوس؛ (ب) وإعداد استراتيجية عالمية رامية إلى تطوير المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛ (ج) ووضع مشروع مبادئ توجيهية بشأن تجميع الحسابات التجريبية للنظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية؛ (د) ووضع مواد تدريبية تمهيدية؛ (هـ) ووضع استراتيجية للاتصال؛ (و) وتنظيم منتدى للخبراء بشأن محاسبة النظم الإيكولوجية؛ (ز) وتنظيم حلقتي عمل إقليميتين.

دال - إدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية

٥١ - خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، نظمت شعبة الإحصاءات ١١ نشاطا لبناء القدرات في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية لفائدة أكثر من ١٠٠ دولة عضو. وتماشت تلك الأنشطة مع ولاية لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية من أجل ما يلي: (أ) توفير منتدى للتنسيق والحوار فيما بين الدول الأعضاء، وبين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك مؤتمرات الأمم المتحدة الإقليمية لرسم الخرائط ولجانها الدائمة المعنية بالهياكل الأساسية للبيانات المكانية، بشأن تعزيز التعاون في مجال المعلومات الجغرافية المكانية العالمية؛ (ب) وبناء القدرات الوطنية وتعزيزها في مجال المعلومات الجغرافية المكانية، وبخاصة في البلدان النامية، مع القيام، في هذا الصدد، بمساعدة البلدان المهتمة على تطوير الإمكانات الكاملة في مجال المعلومات الجغرافية المكانية والتكنولوجيات التي تسندها. وتركزت أنشطة بناء القدرات على منتديات تقنية وحلقات عمل واجتماعات أفرقة خبراء، بتمويل مقدم من خلال برنامج الشعبة العادي للتعاون التقني، ومشروع حساب التنمية، ومشروع الصندوق الاستئماني للصين بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية. وكان العمل الذي اضطلعت به الشعبة في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية ذا تأثير إيجابي في جميع أنحاء العالم خلال العامين الماضيين، كما تشهد على ذلك أنشطة بناء القدرات المبينة في هذا الفرع. وقد انعكس هذا في زيادة مستويات المشاركة في بنود العمل، والتعقيبات والتدخلات المستمدة من المناقشات مع ممثلي الدول الأعضاء، والتعليقات الواردة بشأن تقييم الاجتماعات. واكتسب المشاركون معرفة كبيرة في هذا المجال الجديد، لا سيما فيما يتعلق ببناء نظم المعلومات الجغرافية الوطنية، ومجموعات البيانات الأساسية، ووضع الشبكة الجيوديسية العالمية.

١ - تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية

٥٢ - عقدت الشعبة الإحصائية ثلاث مناسبات في مجال تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، كما يلي: الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية في نيويورك (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)؛ وحلقة العمل الدولية بشأن تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية (بيجين، من ٩ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤)، بالتعاون مع الإدارة الوطنية للمسح ورسم الخرائط والمعلومات الجغرافية في الصين؛ والمنتدى العالمي الأول المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية (نيويورك، ٤ و ٥ آب/أغسطس ٢٠١٤). وكُللت الاجتماعات بالنجاح في تحقيق التنسيق والتعاون، وتلبية الحاجة إلى تكامل المعلومات

الإحصائية والجغرافية المكانية، بما في ذلك تبادل المعارف، وبناء القدرات والخبرات، ووضع مصطلحات موحدة.

٢ - لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية

٥٣ - يشكّل بناء القدرات في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية وإنشاء آليات تنسيقية إقليمية جديدة أو تعزيز الآليات القائمة مكوِّنَين من المكوِّنات الرئيسية لولاية لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية. وقد أُنشئت هذه الآليات في مناطق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغربي آسيا، وأفريقيا. وعُقدت الدورتان الثالثة والرابعة للجنة في كامبردج، بالمملكة المتحدة (٢٤-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣)، وفي نيويورك (آب/أغسطس ٢٠١٤)، على التوالي. وعكست المناقشات التي أجريت خلال أعمال اللجنة والنتائج التي تمخضت عنها مزيدا من الاعتراف بالدور الحاسم لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، وبضرورة تعزيز التعاون والمبادرات المشتركة الهادفة إلى المضي قدما في إعداد البيانات والأدوات الجغرافية المكانية واستخدامها لدعم التنمية المستدامة وما يتصل بها من برامج عمل عالمية.

٥٤ - ووفّر مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي العاشر لرسم الخرائط للأمريكتين، المعقود في نيويورك في الفترة من ١٦ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٤، منتدى إقليميا تناول فيه مسؤولون حكوميون ومخططون وعلماء وخبراء احتياجاتهم ومشاكلهم وخبراتهم المشتركة في مجال المسح ورسم الخرائط، والجغرافيا المائية، والاستشعار عن بُعد، والأراضي ونظم المعلومات الجغرافية المكانية. واعتُمدت ثمانية قرارات (انظر E/CONF.103/46، الفرع رابعاً). وأعرب المؤتمر، في القرار ٧، عن ترحيبه بقرار اللجنة الدائمة المعنية بالهياكل الأساسية للبيانات الجغرافية المكانية للأمريكتين الذي نص، في جملة أمور، على الشروع في تغيير الاسم إلى مبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية للأمريكتين، وعن تأييده لهذا التغيير.

٥٥ - وشكّل اجتماع مبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية للدول العربية، الذي عُقد في الأردن يومي ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، متابعةً للاجتماع الأول الذي نُظم في قَطر في شباط/فبراير ٢٠١٣. وتبادل خبراء وطنيون الخبرات في مجال استخدام المعلومات الجغرافية المكانية وبناء الهياكل الأساسية الجغرافية المكانية الوطنية. والأهم من ذلك أن الاجتماع يسَّر مناقشات بشأن عملية إنشاء مبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية للدول العربية، والإعداد لمهام ووظائف اللجنة الإقليمية المعنية بتلك المبادرة.

٥٦ - وعقدت الشعبة الإحصائية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الدورة الأولى لمبادرة الأمم المتحدة المتعلقة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية لأفريقيا، في تونس العاصمة في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بالاقتران مع اللجنة الإحصائية الأفريقية، في إطار موضوع ''تحسين أفريقيا للأفارقة بقوةِ المعلومات الجغرافية المكانية''. وناقش الاجتماع موضوع ميثاق هيئة إقليمية لتنسيق أنشطة مبادرة الأمم المتحدة المتعلقة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية في أفريقيا ومشروعِ خطة عمل واعتمدهما وأقرّهما. وساهم أيضا في تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على الاستفادة من القدرات التمكينية لتكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية لمختلف القطاعات الاجتماعية الاقتصادية، ولرصد البيئة، وإدارة الكوارث، على سبيل المثال لا الحصر.

٣ - المنتديات الرفيعة المستوى المعنية بمبادرة إدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية

٥٧ - عقدت الشعبة الإحصائية بنجاح المنتديين الثاني والثالث الرفيعَي المستوى المتعلقَين بمبادرة إدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية، في الدوحة (٤-٦ شباط/فبراير ٢٠١٣)، وفي بيجين (٢٢-٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)، على التوالي. وأكد المنتديان على أهمية إدارة المبادرة المذكورة في توفير قيادة عالمية بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، والتزم المشاركون بدعم المشاريع والبرامج من خلال اعتماد إعلاني الدوحة وبيجين. وسعى المنتديان كذلك إلى تبادل الخبرات والمنهجيات في مجال إنتاج المعلومات الجغرافية المكانية وإدارتها وتحليلها ونمذجتها ونشرها، وتناولا دورها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومسائل متعلقة بالتنمية المستدامة، مثل إدارة ومعالجة آثار تغير المناخ والكوارث، والمدن المستدامة، والمستوطنات البشرية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، من أجل قياس التقدم المحرز ورصده.

٤ - الأسماء الجغرافية

٥٨ - تواصل شعبة الإحصاءات توفير دورات تدريبية للبلدان النامية في مجال علم تسمية الأماكن إذ يتم تأمين التمويل بشكل رئيسي من خلال المشروع المتعلق بتعزيز قدرات البلدان النامية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية لتحسين وضع السياسات على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، الذي يموّل من حساب التنمية التابع للشعبة. وتمّ دعم الدورة التدريبية الدولية للمدربين في مجال دراسة أسماء الأماكن، التي جرت في مدغشقر (حزيران/يونيه ٢٠١٣)، بتوفير أربعة مدربين وتقديم منح زمالة لبلدان أفريقية منتقاة. وقُدِّمت أيضا مِنح زمالة للدورة الثامنة والعشرين لفريق الخبراء المعني بالأسماء الجغرافية التابع للأمم المتحدة التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠١٤.

هاء - مشاريع تنمية القدرات

٥٩ - واصلت شعبة الإحصاءات تنفيذ أربعة مشاريع ممولة من حساب التنمية وستة مشاريع ممولة من جهات مانحة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ في إطار برنامجها الخاص ببناء القدرات.

١ - المشاريع الممولة من حساب التنمية

٦٠ - تغطي المشاريع الممولة من حساب التنمية التي تديرها شعبة الإحصاءات مختلف المجالات الموضوعية، وهي حاليا في مراحل مختلفة من التنفيذ. وعلى سبيل المثال، فإن المشروع المضطلع به في مجال نشر البيانات، المعنون ''تعزيز الإحصاءات والمؤشرات الرئيسية اللازمة لرصد التقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا''، استمر من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣، وأُنجز بنجاح في عام ٢٠١٤. وأدى المشروع إلى تحسين (أ) معارف ومهارات الإحصائيين الوطنيين المدرَّبين من أجل تمكينهم من تطوير نشر البيانات، و (ب) التواصل وتبادل البيانات داخل البلدان وفيما بين قواعد البيانات الوطنية والدولية من خلال تعزيز محتوى ووظائف بوابة بيانات الأمم المتحدة بوصفها الناقل الرئيسي لتسهيل فعالية تدفق البيانات الدولية. وتَمثَّلَ الناتج الرئيسي للمشروع في قاعدة المعارف المتعلقة بنشر البيانات والاتصالات، والتي هي الآن جاهزة للعمل.

٦١ - وثمة مشروع آخر ممول من حساب التنمية تقوم شعبة الإحصاءات بتنفيذه منذ عام ٢٠١٢ بعنوان ''تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية من أجل تحسين وضع السياسات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي''. وتتألف الأنشطة الرئيسية للمشروع من تنظيم حلقات عمل، وتقديم مِنح زمالة، وإجراء دراسات لأفضل الممارسات في مجال بناء قدرات الهياكل الأساسية للبيانات المكانية، ووضع مبادئ توجيهية ومواد تدريبية. ويشجع المشروع على إدماج المعلومات الجغرافية المكانية مع المعلومات الإحصائية الاجتماعية - الاقتصادية. ويقدم مستشار الشعبة الأقاليمي المعني بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية التوجيهَ والمساعدة في تنفيذ هذا المشروع الممول من حساب التنمية الذي يُتوقع أن يُنجَز في نهاية عام ٢٠١٥.

٦٢ - ويوجد في طور التنفيذ حاليا مشروعان ممولان من حساب التنمية في مجال البيئة. ويهدف المشروع الأول إلى مساعدة للبلدان النامية على قياس التقدم المحرز نحو تحقيق اقتصاد أخضر، وبالأخص، مساعدة البلدان على إعداد البيانات اللازمة لمجموعة من المؤشرات المتوائمة مع الظروف الإقليمية، مع التركيز، في الوقت نفسه، على الإحصاءات الصناعية والطاقية والبيئية والزراعية الأساسية اللازمة لتجميع وحفظ مؤشراتٍ للاقتصاد الأخضر

تكون ملائمة ومجدية اقتصاديا لثمانية بلدان رائدة في منطقتين، وهي بوتان، وفييت نام وماليزيا، ومنغوليا، في آسيا، وإكوادور، وبيرو، وشيلي، وكولومبيا في أمريكا اللاتينية. وقد نُفذ بالفعل عدد من عناصر العمل المتعلق بهذا المشروع، بما في ذلك عقد حلقة عمل إقليمية لبلدان أمريكا اللاتينية في شيلي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، يليها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ حلقة عمل مماثلة للبلدان الآسيوية. ويُتوقّع أن يكتمل هذا المشروع بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

٦٣ - وسيقوم المشروع الثاني بتعزيز الإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية المتكاملة من أجل تحسين رصد التنمية المستدامة في البلدان النامية. ويعتري الضعف عملية رصد وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الاستدامة البيئية بسبب عدم كفاية إنتاج الإحصاءات البيئية، والمؤشرات البيئية، والحسابات البيئية الاقتصادية. ولذلك، فإن المشروع يهدف إلى تذليل الحواجز التقنية والمؤسسية التي تعترض إعداد إحصاءات بيئية وحسابات بيئية اقتصادية تصدر بانتظام على الصعيد الوطني. ويضم هيكل المشروع، الذي سيستمر تشغيله لغاية نهاية عام ٢٠١٧، وحدتين نموذجيتين تهدف إحداهما، وهي الوحدة النموذجية - ألف، إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال إنتاج الإحصاءات البيئية في البلدان المشارِكة الخمسة من المنطقة دون الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا (أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تترانيا المتحدة، ورواندا، وكينيا)، وستستند تلك الوحدة إلى إطار تطوير الإحصاءات البيئية لعام ٢٠١٣ وأدواته. وتهدف الوحدة النموذجية باء إلى إحداث تأثير إيجابي في تنفيذ حسابات نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لعام ٢٠١٢ في أربعة بلدان مختارة في منطقتين، وهي أوغندا وكينيا (أفريقيا)، وماليزيا وفييت نام (آسيا).

٦٤ - وتتولى شعبة الإحصاءات تنفيذ مشروعين معتمدَين ممولَين من حساب التنمية سيدعمان البلدان النامية في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيبدأ تشغيل أحدهما في عام ٢٠١٥، في حين سيبدأ تشغيل الآخر في عام ٢٠١٦. ويمثِّل المشروع الأخير ثمرة نهج جديد أكثر اعتمادا على البرامج في إدارة حساب التنمية، تتعاون فيه جميع الكيانات المنفذة لمشاريع ممولة من حساب التنمية تعاونا وثيقا على تخطيط وتنفيذ البرنامج المتعلق بالإحصاءات، في مقابل الممارسة القديمة المتمثلة في المحافظة على مشاريع متعددة متعلقة بالإحصاءات. ويُتوقع أن يحقق النهج الجديد أثرا أقوى، ولا سيما في المجالات الشاملة لعدة قطاعات، مثل تعزيز آليات التنسيق الوطنية وتحديث النظم الإحصائية للبلدان المستفيدة من المشروع.

٢ - المشاريع الممولة من جهات مانحة

٦٥ - تواصل شعبة الإحصاءات تنفيذ مشروع بناء القدرات المتعدد السنوات الممول من الحكومة الصينية والذي يهدف إلى تعزيز القدرات الإحصائية في ذلك البلد وفي بلدان نامية أخرى في آسيا، ولا سيما في مجال الإحصاءات الأساسية. وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، نظّمت الشعبة، بالتعاون مع المكتب الوطني للإحصاء في الصين، سبع حلقات عمل واجتماعات دولية، أسفرت عن تدريب ما يزيد على ٦٠٠ خبير إحصائي ينتمون إلى ٣٤ هيئة إحصائية وطنية، جلّها من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتلبية لاحتياجات التطوير المهني الاستراتيجي للخبراء الإحصائيين الوطنيين، نفذ المشروع مهمات استشارية تقنية، ورعى عمل خبراء إحصائيين وطنيين لفترات قصيرة في منظمات دولية وقدّم مِنح زمالة لحضور حلقات دراسية ومؤتمرات دولية. ويقدم المشروع دعما قويا للنظم الإحصائية الوطنية في الصين وفي بلدان نامية أخرى في آسيا، ويعمل على تعزيز تنظيم النظم الإحصائية الوطنية وزيادة قدرتها على نشر البيانات ليطّلع عليها مقررو السياسات وغيرهم من المستخدمين. ويُتوقع أن تبدأ المرحلة الثانية من المشروع في عام ٢٠١٥ على مدى فترة خمس سنوات إضافية.

٦٦ - ونظرا للطلبات الواردة من الصين ومن بلدان نامية أخرى في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، فإن الشعبة تقوم بتنفيذ مشروع مدته خمس سنوات تموله حكومة الصين بهدف تعزيز القدرات في مجال الإنتاج والإدارة والنشر فيما يخص المعلومات الجغرافية المكانية. وترُكّز أهداف المشروع المحددة على تعزيز الإطار المؤسسي والتنظيمي لنظم إدارة المعلومات الجغرافية المكانية الوطنية وتحسين نشر البيانات الجغرافية المكانية ليطّلع عليها صانعو السياسات وغيرهم من المستخدمين. وتنسجم الأنشطة المضطلَع بها في إطار هذا المشروع انسجاما كبيرا مع البرنامج العالمي للتنفيذ والتواصل الذي تنفذه لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عُقد المنتدى الثالث الرفيع المستوى المعني بمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية، في بيجين وكان موضوعه ”التنمية المستدامة مع المعلومات الجغرافية المكانية“. وضم المؤتمر نحو ٣٠٠ مشارك من ٤٤ بلدا. ومن خلال تنظيم حلقات عمل إقليمية وتوفير مواد متعلقة بالممارسات المتبعة في تطبيق المعايير الدولية وإيفاد بعثات استشارية تقنية، وتبادل الموظفين فيما بين الهيئات الوطنية المعنية بالمعلومات الجغرافية المكانية، وتقديم مِنح زمالة لحضور ندوات ومؤتمرات دولية، يوفّر المشروع دعما قويا للنظم الوطنية

لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية ويعزّز قدرة تلك النظم على إعداد بيانات جغرافية مكانية أجود وأكثر فائدة لصانعي السياسات وغيرهم من المستخدمين.

٦٧ - وتشمل المشاريع الأخرى المعتمدة الممولة من جهات مانحة والتي تنفذها حاليا شعبة الإحصاءات مشروعاً يهدف إلى تحسين الإحصاءات الجنسانية، بتمويل من البنك الدولي، ومشروعَ الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، الوارد وصفهما في الفرع ثانيا - ألف - ٢ الوارد أعلاه؛ ومشروعا لوزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، يرد وصفه في الفرع ثانيا - ألف-٣؛ ومشروعَ نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية الوارد وصفه في الفرع ثانيا - جيم - ٢.

ثالثا - الخلاصة والتوجّه الاستراتيجي في المستقبل

٦٨ - أبرز الأمين العام في تقريره التجميعي المتعلق بخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ (A/69/700) ضرورة تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية والدولية. وفي هذه الحالة، ستزداد الحاجة إلى دعم البلدان، ولا سيما بلدان المناطق النامية، في سد الثغرات القائمة بين حاجتها إلى المؤشرات اللازمة لرصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبين قدراتها القائمة الحالية. ونظرا لاتساع نطاق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فمن المتوقع ألاّ يكون أي بلد في وضع يسمح له بتقديم تقارير عن جميع المؤشرات والأهداف. وستلزم استراتيجيةٌ متعددة السنوات لتطوير القدرات الإحصائية، على أساس الجمع بشكل ملائم بين الالتزامات الوطنية والدعم التقني والمالي الخارجي. وكذلك كررت المناقشاتُ التي دارت بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التأكيدَ على أهمية الملكية القُطرية في إنتاج المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، التي سيكون لها أهمية حاسمة للرصد والمساءلة على الصعيدين الوطني والعالمي.

٦٩ - ويجري حاليا عدد من العمليات للمساعدة في تحديد وتقرير أولويات المجالات التي تتطلب التزاما بتقديم الدعم بالموارد الوطنية والدعم المالي والتقني الدولي في سياق جهود متضافرة ترمي إلى تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية في جميع البلدان. وإلى جانب المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وثورة البيانات، واستعدادا لما يُتوقع من اعتماد مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٥، فإن شعبة الإحصاءات بصدد النظر في توسيع نطاق برنامجها الخاص ببناء القدرات. والشعبة جاهزة للاضطلاع بدور قيادي في وضع استراتيجية عالمية لتنمية القدرات الإحصائية وخريطةِ طريق لدعم

خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز بوجه خاص على مضافرة جهود أصحاب المصلحة المتعددين استراتيجياً تحت توجيه اللجنة الإحصائية.

٧٠ - وستواصل الشعبة الإحصائية تركيز جهودها المتصلة ببناء القدرات الإحصائية على ثلاثة مجالات استراتيجية، هي:

(أ) توفير توجيهات منهجية عن طريق تقديم التدريب والمشورة الفنية بشأن تنفيذ المعايير الدولية، بما في ذلك عدد من المطالب المواضيعية الخاصة المنبثقة عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ب) وضع ترتيبات مؤسسية ملائمة ضمن النظم الإحصائية الوطنية وتقديم المساعدة إلى البلدان في تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؛

(ج) اعتماد تكنولوجيات ونظم حديثة لجمع البيانات ومعالجتها ونشرها.

٧١ - وقد تود اللجنة الإحصائية الإحاطة علما بالأعمال المنفّذة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، والخطط المقبلة للشعبة الإحصائية فيما يخصّ بناء القدرات الإحصائية.